

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

محكمة التمييز الأردنية
بصفتها : الحقوقية
رقم القضية :
٢٠٠٧/٢٠٤٩

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد نايف الإبراهيم

وعضوية القضاة السادة

نسيم نصرراوي ، حسن حبوب ، د. أكرم مساعدة ، فايز حمامنة

المميز : مساعدا المحامي العام المدني بالإضافة لوظيفته

المميز ضده : شركة جمال وسامي المبرمي

وكيلها المحامي محمد جبر

بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٥ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان في القضية رقم ٢٠٠٧/٩٤٢ فصل ٢٠٠٧/٢/١٥ القاضي فسخ الحكم المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق شرق عمان رقم ٢٠٠٦/٤٤٦ فصل ٢٠٠٦/١٢/٢١ والحكم بإلزام المدعى عليهم بتصحيح اسم المدعية في سند تسجيل قطعة الأرض موضوع الدعوى بحيث يكون (شركة جمال وسامي المبرمي) بدلاً من (شركة نضال فارس سليمان أبو فارس وأحمد العسوس) مع مراعاة القيد الوارد على قطعة الأرض والتمسك بمنع التصرف في هذه القطعة لمدة خمس سنوات من تاريخ التسجيل تاريخ ٢٠٠٤/٣/٩ مع تضمين المستأنف عليهم الرسوم عن مرحلتى التقاضي وثلاثون دينار أتعاب محاماة عن هاتين المرحلتين .

وتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١- أخطأت محكمة الاستئناف بالنتيجة التي توصلت إليها وهي تصحيح الإسم في سند التسجيل حيث أن القانون أجاز تصحيح الأخطاء والسهو الكتابي فقط ولم يجر تعديل الأسماء .

- ١- مدير دائرة الأحياء السكنية والبنية التحتية
- ٢- مدير دائرة الأحياء السكنية والبنية التحتية
- ٣- مدير دائرة الأحياء السكنية والبنية التحتية
- ٤- مدير دائرة الأحياء السكنية والبنية التحتية

المسمى : مدير دائرة الأحياء السكنية والبنية التحتية
 رقم رخصة العمل : ٢٠٠٦/٤٤٦ رقم رخصة العمل : ٢٠٠٦/٤٤٦ رقم رخصة العمل : ٢٠٠٦/٤٤٦ رقم رخصة العمل : ٢٠٠٦/٤٤٦

المرجع

- ١- مدير دائرة الأحياء السكنية والبنية التحتية
- ٢- مدير دائرة الأحياء السكنية والبنية التحتية
- ٣- مدير دائرة الأحياء السكنية والبنية التحتية
- ٤- مدير دائرة الأحياء السكنية والبنية التحتية

(شركة جمال وسامي الميثمي) شركة خيرية بحدوثها بقرار رقم ٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤
بإقامة الجاهل الميثمي في سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٠١٧ م رقم ٤

٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤ بقرار رقم ٢٣١

بقرار رقم ٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤ بقرار رقم ٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤
بقرار رقم ٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤ بقرار رقم ٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤

أسباب التبرع:

١. التبرع

بقرار رقم ٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤ بقرار رقم ٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤
بقرار رقم ٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤ بقرار رقم ٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤
بقرار رقم ٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤ بقرار رقم ٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤

٢. التبرع

بقرار رقم ٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤ بقرار رقم ٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤
بقرار رقم ٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤ بقرار رقم ٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤
بقرار رقم ٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤ بقرار رقم ٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤

٣. التبرع

بقرار رقم ٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤ بقرار رقم ٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤
بقرار رقم ٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤ بقرار رقم ٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤
بقرار رقم ٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤ بقرار رقم ٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤

٤. التبرع

بقرار رقم ٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤ بقرار رقم ٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤
بقرار رقم ٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤ بقرار رقم ٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤
بقرار رقم ٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤ بقرار رقم ٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤

٥. التبرع

بقرار رقم ٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤ بقرار رقم ٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤
بقرار رقم ٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤ بقرار رقم ٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤
بقرار رقم ٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤ بقرار رقم ٢٣١ ج ٢٠١٧ رقم ٤

بدلاً من (شركة نضال فارس سليمان أبو فارس وأحمد العسوس) وبما يتوافق مع التغيير الذي أجرته المدعية في قيود وزارة الصناعة والتجارة والقيود الخاصة بها .

وحيث أن الفقرة (٥) من المادة ٦١ من قانون تسوية الأراضي والمياه رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢ تنص على ((عندما يثبت للمدير (مدير عام دائرة الأراضي) وقوع خطأ في جدول الحقوق النهائي نشأ عن سهو كتابي أو سهو في المساحة أو خطأ في التثبيت أو في ربط الحدود على الخرائط أثناء عملية المساحة يقدم المسألة إلى قاضي محكمة التسوية وعند غيابه إلى قاضي الصلح ليصدر قراراً نهائياً فيها)) .

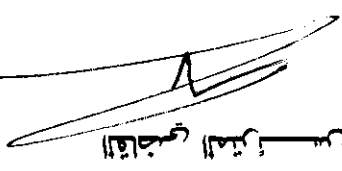
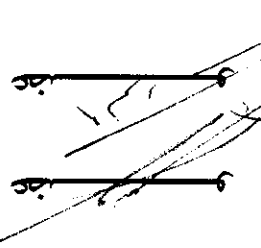
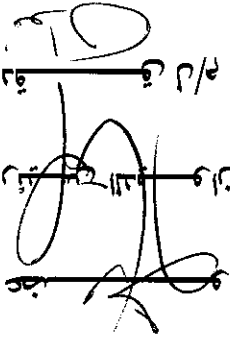
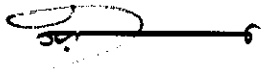
وان الفقرة (٦) من المادة ذاتها تنص على (عندما يثبت للمدعي وقوع خطأ في قيد من قيود سجل الأموال غير المتقولة ناشئاً عن سهو كتابي أو سهو في المساحة يجوز له أن يعمل على تصحيح ذلك الخطأ بدون الرجوع إلى أي شخص آخر أو هيئة أخرى) .

وحيث أن المشرع حدد اختصاصات محكمة التسوية وكذلك صلاحيات مدير الأراضي بتصحيح الخطأ الذي يقع في سجل الأموال غير المتقولة شريطة أن يكون هذا الخطأ ناشئاً عن سهو كتابي أو سهو في المساحة أو خطأ في التثبيت من ربط الحدود على الخرائط أثناء عملية المساحة .

وحيث أن المدعية لا تطالب في هذه الدعوى بإجراء أي تصحيح ولا تدعي وقوع خطأ للأسباب المذكورة فهي سند التسجيل وإنما ترغب بتغيير اسمها في سند التسجيل الخاص بقطعة الأرض المذكورة بما يتفق مع التغييرات الجديدة التي أجرتها في سجلات وزارة الصناعة والتجارة فإن طلبها هذا يخرج عن اختصاص المرجعين السابقين .

ولأن المشرع لم يحدد مرجعاً معيناً لإجراء التغيير المذكور فإن الاختصاص يعود للمحكمة صاحبة الولاية العامة وهي محكمة البداية .

وحيث أن محكمة الاستئناف توصلت إلى هذا التطبيق القانوني السليم فإننا نقرها في هذه الحدود إلا أنه كان عليها أن لا تحكم في موضوع الدعوى بل تقرر فسخ الحكم الابتدائي وإعادة الأوراق لمحكمة الدرجة الأولى للسير على هدي قرارها وفقاً لأحكام المادة ١٨٨/٥ من قانون أصول المحاكمات المدنية إذ أن محكمة الدرجة الأولى لم تفصل في موضوع الدعوى ووردها بحجة عدم اختصاصها .


 الرئيس القاضى




٢٠٠٨/٨/١٧ الموافق ١٤٣٠ سنة ٧٨٤١ هـ الموافق ٢٠٠٨/٨/١٧

القاضي

باعتبارها المحكمة المختصة بالتحقيق في هذه الواقعة

وحيث ان لا محل للبحث في السبب الى ان السبب في هذه الواقعة فإنا نقرر :

وعليه وحيث ان السبب المعلن هذه تورد على القرائن المظهرية فيه وتوجب رفضه